

المحور الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية**أولاً- تعريف نظام الرقابة الداخلية:****1- مفهوم الرقابة:**

تم تعريف الرقابة في قاموس الكلمات الدولية (2002) على أنها:

- الإشراف على شيء ما والتفتيش عنه؛ مقارنة الشروط الفعلية مع الشروط المطلوبة؛
- الحفاظ على شيء ما (صيانته).

كما ورد في القاموس المتخصص للمصطلحات الاقتصادية تعريف للرقابة نص على أنها "أداء له تأثير محدد على إدارة المؤسسة..."

وقد ذكر مجموعة من الباحثين [J. Walsh, J. Seward (1990), H. K. Chung, H. Lee Chong, H. K. Jung (1997)] أن الرقابة نوعان: رقابة أو ضوابط داخلية وضوابط خارجية. تتضمن الرقابة الداخلية جهاز الرقابة الأعلى مستوى في المؤسسة ومساهميها، في حين تمثل الرقابة الخارجية القوة في السوق أو فرع النشاط أو البيئة التنافسية.

وقد ورد تعريف الرقابة في عدد من الدراسات العلمية والابحاث، وتشير المفاهيم المختلفة لهذا المصطلح إلى أنه لا يوجد تعريف أو وصف موحد للرقابة أو مفهوم الرقابة الداخلية وتفسيراتها بين العلماء والممارسين أنفسهم. نذكر على سبيل المثال التعريف التالي:

تعريف الباحث Pickett (2010): الرقابة هي عملية تبدأ بمعايير محددة ثابتة وتنتهي بالتنفيذ الناجح والتحسين والوقاية في المستقبل.

2- تعريف الرقابة الداخلية وتطوره**1-2- تطور تعريف الرقابة الداخلية:**

لقد ذكر Moeller (1997) ان المدققين استخدموا منذ الأيام الأولى للتدقيق مفهوم الرقابة (أو الرقابة الداخلية) لتحديد العملية التي تخص كيفية تشغيل آليات الإدارة؛ وبعد ذلك طورت الأطراف الأخرى المهمة بهذا الموضوع أيضا تعريفاتها الخاصة للرقابة الداخلية، مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين AICPA. وقد شددت المعايير السابقة لهذا الاخير (AICPA) على أن نظام الرقابة الداخلية يمتد إلى ما هو أبعد من الأمور المتعلقة مباشرة بالبيانات المحاسبية والمالية، واعتبرت بأن المصلحة الأساسية لأغراض البيانات المالية تتحقق من خلال الرقابة المحاسبية الداخلية. هذا المعهد أصدر أول تعريف للرقابة الداخلية سنة 1949 على أنها "خطة ووسائل وطرق منسقة أخرى من قبل المؤسسة للحفاظ على أصولها آمنة، والتحقق من سرية البيانات وموثوقيتها، لزيادة فعاليتها وضمان سياسات إدارة مستقرة".

كما عرفت من قبل اللجنة الاستشارية للمحاسبة في بريطانيا سنة 1978 على أنها تشمل: "جميع أنظمة الرقابة المالية وغير المالية التي وضعتها الإدارة من أجل التمكن من إدارة شؤون المؤسسة بطريقة منظمة وفعالة، وضمان الامتثال لسياسات الإدارة، فضلا عن حماية الأصول وضمان دقة واكتمال المعلومات المسجلة قدر الإمكان".

من الناحية التاريخية عرف المدققون والمحاسبون الرقابة الداخلية من حيث الإجراءات المحاسبية الورقية، وقد خدم هذا النهج المنظمات لسنوات عديدة، لكنه أصبح غير مناسب بشكل متزايد مع تطور أنظمة المعلومات ذات المستوى العالي من التكامل.

لقد تغير تعريف الرقابة الداخلية وتطور، وإذا كانت التعريفات والتفسيرات القديمة على بعض الجوانب من الصحة، فقد تم توسيعها وتوضيحها أكثر منذ سنة 1992، ومن المفيد فهم التطور التاريخي لهذه التعريفات. فالمرجع الأكثر انتشاراً هو بلا شك الوثيقة الأمريكية المنشورة عام 1992 بعنوان "الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل" (Internal Control – Integrated Framework) المعروفة باسم COSO، وهي اختصار للعبارة "لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي"، وقد جرى تعديل وتحديث التعريف بعد ذلك. ونظراً لأهمية هذا الأخير فسيكون التعريف المرجعي ونأتي على ذكره بعد عرض مختلف التعريفات.

من جانبهم حاول بعض الكتاب والباحثين تعريف نظام الرقابة الداخلية ليعكس الزاوية التي ينظر كل منهم من خلالها لهذا المفهوم. نذكر في هذا الإطار على سبيل المثال تعريف Lakis (2007) حيث اعتبر بأن الرقابة الداخلية هي نظام رقابة تم إنشاؤه من طرف سلطة المؤسسة، ليكون أداء المؤسسة بشكل ملائم وفقاً للاستراتيجية الموضوعية، ولضمان الأمان والاستخدام الرشيد للممتلكات والخصوصية والدقة في البيانات المحاسبية.

وكما هو الحال بالنسبة للباحثين فقد حاولت بعض المنظمات المتخصصة أيضاً تعريف وتحديد الرقابة الداخلية، نذكر في هذا الإطار تعريف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (International Organisation of Supreme Audit Institutions) حيث اعتبر الرقابة الداخلية عملية متكاملة ينفذها مديرو وموظفو مؤسسة ما، وهي مصممة لمواجهة المخاطر وتقديم ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق مجموعة من الأهداف العامة في إطار مهمة المنظمة. تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

✓ تنفيذ عمليات منظمة وأخلاقية واقتصادية وفاعلة وفعالة؛

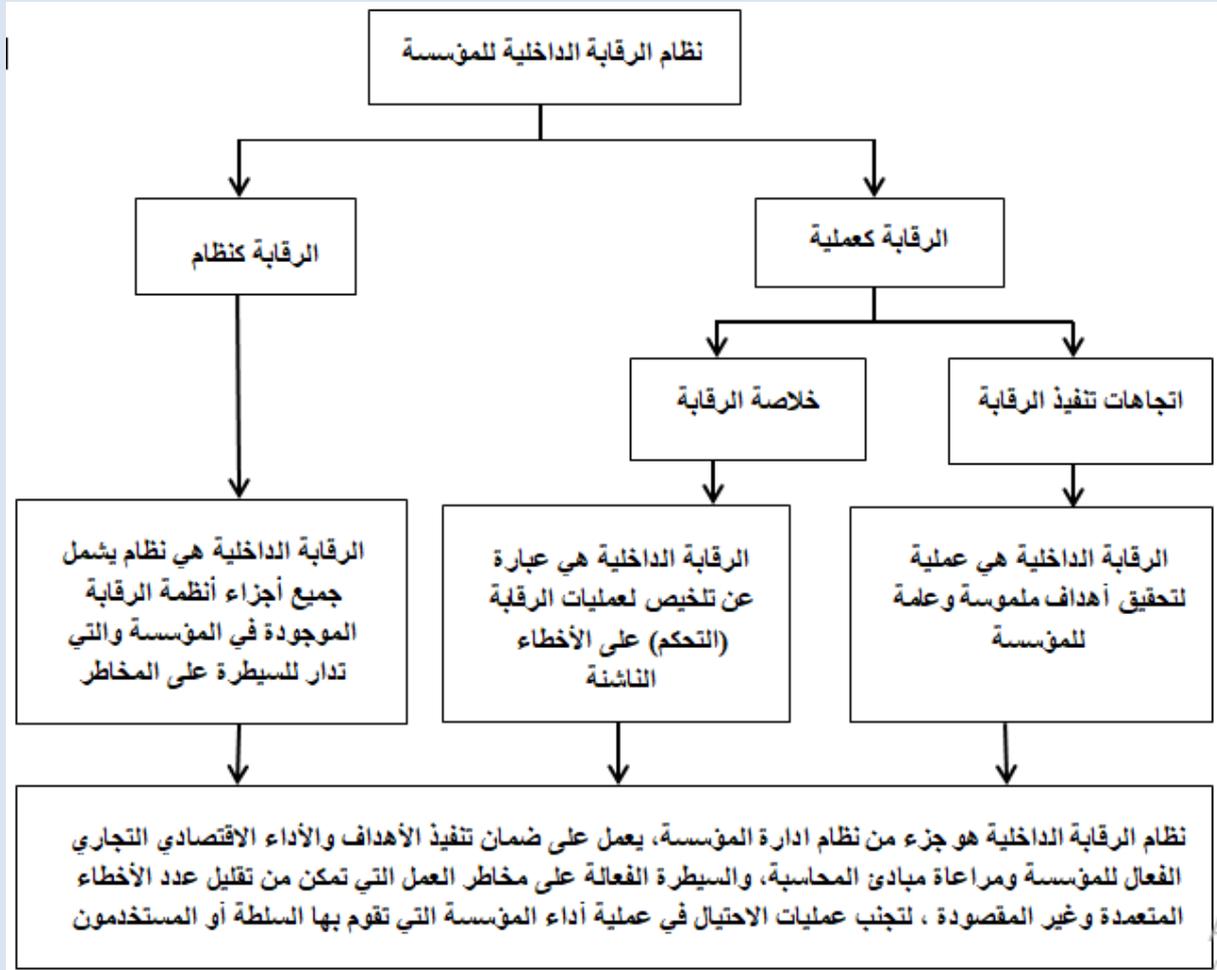
✓ الامتثال للالتزامات المساءلة؛

✓ الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها؛

✓ حماية الموارد من الضياع وسوء الاستخدام والأضرار.

لقد تطور التعريف بشكل معتبر عبر الزمن ليأخذ في الاعتبار الظروف والعوامل المؤثرة على بيئة عمل الشركات (الداخلية والخارجية) ومصالح الأطراف المؤثرة. وأصبح بالإمكان النظر الى الرقابة الداخلية باعتبارها مجموعة اجراءات أو وسائل أو عمليات أو أنظمة، ولكن المنظورين الأخيرين هما الأشهر.

شكل رقم 1: مخطط هيكل للرقابة الداخلية للمؤسسة



Source : "The concept of internal control system : theoretical aspect", by Iakis & Giriūnas, 2012, *EKONOMIKA*, 91(2), P. 148.

2-2- تعريف منظمة COSO للرقابة الداخلية:

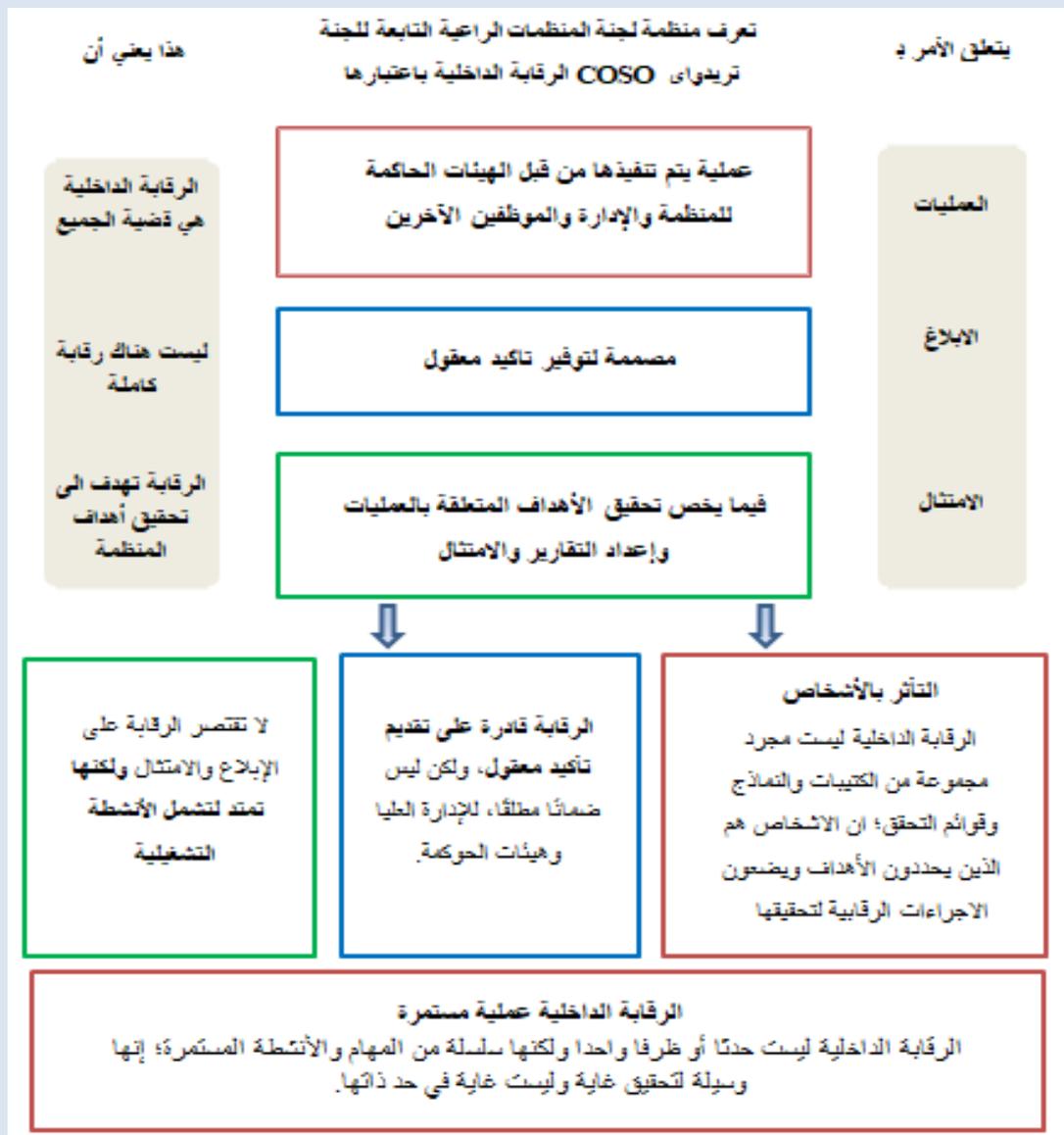
لقد عرفت الرقابة الداخلية بأنها: "عملية يقوم بها كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمتعاونون (المستخدمون)، وتهدف إلى توفير ضمان (تأكيد) معقول لتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والافصاح والامتثال". أي فعالية وكفاءة العمليات؛ موثوقية التقارير المالية؛ الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

يشير هذا التعريف إلى بعض المفاهيم الأساسية ويؤكد الجوانب التالية للرقابة الداخلية:

- يركز على تحقيق الأهداف التي تقع في فئة واحدة أو أكثر، الأهداف المتعلقة بالعمليات وإعداد التقارير (الابلاغ) والامتثال؛

- الرقابة عملية تعتمد على تنفيذ المهام والأنشطة الجارية، إنها تمثل وسيلة وليست غاية في حد ذاتها؛
- يتم تنفيذ الرقابة من طرف مجموعة أشخاص، فهي لا تعتمد فقط على مجموعة من القواعد وكتيبات الإجراءات والوثائق والأنظمة؛
- الأشخاص المكلفون بتنفيذ هذه الرقابة يعملون في مختلف مستويات المنظمة؛
- توفر الرقابة للمديرية العامة ومجلس الإدارة ضمانات معقولة وليس مطلقة؛
- الرقابة قابلة للتكيف مع هيكل أي كيان، بحيث توفر مرونة التطبيق للكيان بأكمله أو شركة تابعة له أو قسم أو وحدة عملياتية أو عملية نشاط محددة (IFACI, n.d.).

الشكل رقم 01: استكشاف تعريف نظام الرقابة الداخلية



Source : "The concept of internal control system : theoretical aspect", by Iakis & Giriūnas, 2012, EKONOMIKA, 91(2), P. 148.

يتجلى من خلال الشكل بأن الرقابة الداخلية هي عملية ينفذها المستخدمون على كل المستويات بهدف توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية: تحسين فعالية العمليات، موثوقية المعلومات المالية، الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. يجدر القول أيضا أن الرقابة الداخلية لا تقتصر على مجموعة من الإجراءات أو العمليات المحاسبية والمالية، بل هي أكبر من ذلك لأنها تستند إلى قواعد السلوك والنزاهة التي تنفذها هيئات الحوكمة ويتم إبلاغها لجميع الموظفين.

يشير التأكيد المعقول إلى مستوى اليقين بأن التحريفات الجوهرية في التقارير المالية سيتم منعها أو اكتشافها في الوقت المناسب. ويتوافق مفهوم التأكيد المعقول مع درجة معقولة من الثقة بالنسبة لمستوى معين من التكاليف والعوائد والمخاطر. أما تحديد هذا المستوى من التأكيد المعقول فهو مسألة تقدير.

خامسا- أهداف نظام الرقابة الداخلية:

يجب إبلاغ جميع الجهات الفاعلة في المنظمة بالأهداف التي يتعين تحقيقها وبالمؤشرات التي تسمح بقياسها، وذلك على أساس منظم. وانطلاقا من التعريفات السابقة يمكن ادراج الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية ضمن أربع مجموعات.

1- الأهداف العملياتية (التشغيلية):

يمكن التمييز بين الأهداف العامة (أو الاستراتيجية) التي تهتم الكيان ككل، والأهداف التشغيلية التي هي تفصيل وتطبيق للأهداف العامة على مستوى كل عملية وكل نشاط من أنشطة الكيان. في هذا الصدد، تشمل الأهداف العملياتية خصوصا تطوير الفعالية الاقتصادية وتعزيز الفاعلية التشغيلية بما يساعد على تحقيق أهداف الأداء والربحية.

2- حماية الأصول:

المقصود بكلمة "الأصول" في هذا الإطار ليس فقط "الأصول الملموسة" ولكن أيضا "الأصول غير الملموسة"، مثل المعرفة الفنية أو صورة المنتج أو سمعة الشركة. يمكن أن تنخفض قيمة هذه الأصول أو تختفي نتيجة السرقة أو الاحتيال أو قلة الإنتاجية أو الأخطاء، أو نتيجة لقرار إداري سيئ أو ضعف في الرقابة الداخلية.

يمكننا أن نضيف إلى قائمة الأصول التي يجب حمايتها بشكل صحيح بواسطة نظام الرقابة الداخلية التكنولوجيا (الفنية والإدارية على حد سواء)

ويمكن ضمان حماية ثروة المؤسسة (أي الأصول) من خلال حسن التنظيم والتطبيق الجيد للمبادئ الرئيسية للرقابة الداخلية والاشراف والمتابعة الجيدة، كما يمكن حماية الأصول من خلال تجنب خسارة الموارد وتجنب بعض الكوارث كالحرائق والانفجارات وما يماثلها، مع اعتماد أدوات مكملة كالتأمينات.

3- الأهداف المالية:

تشمل أساسا ما يلي:

- ✓ التحقق من دقة وموثوقية البيانات المحاسبية؛
- ✓ المساعدة في ضمان إعداد تقارير مالية موثوقة؛
- ✓ توفير معلومات مالية موثوقة تتوافق مع معايير المحاسبة المعمول بها، وكذلك المعلومات اللازمة للإدارة السليمة للمؤسسة.

يمكن القول باختصار أنه لا يمكن الحصول على معلومات مالية موثوق فيها إلا من خلال تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية، التي تهدف إلى ضمان الأخذ في الاعتبار وبشكل جيد لكل العمليات التي تقوم بها المنظمة.

4- أهداف الامتثال:

يتعلق الأمر هنا بالامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية التي تخضع لها المنظمة، والتي تحدد (أي القوانين) معايير السلوك التي تدرجها المنظمة ضمن أهداف الامتثال الخاصة بها.

نشير الى أن أهداف الامتثال قد تشمل أيضا:

- تشجيع الالتزام بالسياسات المحاسبية والضوابط المالية؛

- احترام سياسات المجموعة (حالة الشركة ذات فروع).

سادسا- أهمية نظام الرقابة الداخلية:

تتبع أهمية الرقابة الداخلية من كونها ركيزة أساسية للإدارة العلمية الحديثة، وأنها تساعد في النهوض بالمنظمة لتنماشى مع التطور الحديث تحقيقا لمستويات عالية من الكفاية الانتاجية. وتمثل الرقابة الداخلية في الوقت الحالي جانبا مهما في نظام حوكمة المؤسسة وقدرتها على إدارة المخاطر، فالرقابة الداخلية الفعالة تحقق ميزة تنافسية حيث تساعد المؤسسة على تحمل مخاطر إضافية.

إن الحاجة إلى الرقابة الداخلية أصبحت أكثر إلحاحا للأسباب أو العوامل التالية:

- زيادة حجم ونطاق عمليات الوحدة الاقتصادية وما يصاحبها من تعقيد في هيكلها التنظيمي؛
- وجود نظام محكم وفعال للرقابة الداخلية يحمي المؤسسة ويقلل من الاختلاس والغش والاهمال حسب مستوى فعالية هذا النظام؛
- اعتماد المدقق الخارجي على نظام الرقابة الداخلية في اعداد برنامجه، وتحديد مدى الاختبارات التي سيقوم بها؛

- ان المسؤولية الأساسية عن حماية أصول المنشأة وعن منع الغش واكتشاف الأخطاء تقع على عاتق الادارة.

سادسا- مقومات نظام الرقابة الداخلية:

نميز بين المقومات الادارية والمقومات المحاسبية

1- **المقومات الادارية:** هي مجموعة اجراءات وأدوات يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية في جانبه الاداري. يمكن ان نبين في هذا الاطار العناصر التالية:

- **الهيكل التنظيمي:** يؤخذ الهيكل بمفهومين: الخطة التنظيمية والدليل التنظيمي، وهو تمثيل بياني لهيكل المؤسسة يبرز ما يلي:

- الوظائف التي يجب ممارستها وتوزيعها بين المصالح وكيف يتم توزيعها؛

- مسؤولو المصالح مع مستواهم في الترتيب الاداري ومدى سلطاتهم؛

- الروابط بين المصالح المختلفة؛

- يجب أن يتميز الهيكل التنظيمي بعدة خصائص تجعل منه قادرا على تحقيق الغرض منه؛

- أن يتم تفويض السلطات من أعلى الى أسفل، وأن تكون السلطات واضحة ومفهومة؛

- تطبيق الفصل بين المهام بصورة واضحة؛

- مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب أي تغييرات مستقبلية؛

- الاستقلال الوظيفي بين الادارات والأقسام بما لا يمنع التنسيق والتعاون بينها؛

- ربط الاختصاصات والمسؤوليات بالأهداف والسياسات العامة للمؤسسة؛

- تحديد المسؤولين عن أية أخطاء أو مخالفات قد تحدث؛

- تخطيط أنشطة المؤسسة وتقسيمها الى مستويات تنفيذية في صورة تعليمات أو قواعد واجبة التنف؛

- وضع اجراءات واضحة ودقيقة لنشاط الرقابة وعملها في شكل خطة محددة.

-الفصل بين المسؤوليات:

يجب على المنشأة أن تفصل بين مسؤوليات العاملين فيها حتى تقلل من احتمالات الغش أو ارتكاب أخطاء غير متعمدة، أو منع التواطؤ بين موظفين أو أكثر في تنفيذ التلاعب أو اخفاء أية أخطاء، حيث أن الفصل السليم بين مسؤوليات العاملين يعتمد على الفصل بين الوظائف التالية:

✓ الاحتفاظ بالأصل أو حيازته؛

✓ الاثبات في السجلات؛

✓ سلطة التصديق.

وبالتالي ينبغي أن يتم أي عمل أو مهمة في المؤسسة وفق تسلسل واضح، مع تجزئتها الى خطوات يتم من خلالها الرقابة والتصحيح في كل خطوة.

كفاءة الأفراد: يجب أن تتوفر المؤسسة على مجموعة من الموظفين وذلك على درجة عالية أو ملائمة من الكفاءة.

وضوح خطوط السلطة والمسؤولية كما يبينها الهيكل التنظيمي من أجل تحقيق رقابة على كل وظائف العاملين، حتى يمكن ان يساءل كل شاغل وظيفة عن مجموعة محددة من الأصول أو الخصوم أو العمليات، ويمكن تحقيق هذه المسائلة من خلال تخصيص مسؤولية محددة لأفراد معينين.

- **معايير أداء سليمة:** ان وجود تنظيم جيد وعماله مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية لا يعني التخلي عن توفير معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي، وتحديد الانحرافات والاجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات . وبالتالي يجب توفير مناهج يتم على أساسها العمل وتحديد مسؤوليات انجاز العاملين، يتم وضعها وفق ظروف العمل وطبيعته والمستوى الاداري لتلك المهمة او الوظيفة".

- **حماية الأصول:** يجب أن تتوفر لدى المؤسسة الامكانيات اللازمة لحماية الأصول من التلف أو الفساد أو الضياع، مما يعني توفير اطار تنظيمي يسمح بحماية هذه الاصول وتوفير الظروف وشروط الحفاظ عليها، وهذا حسب نوع وطبيعة وأهمية تلك الاصول، ومن الوسائل المساعدة على حماية الاصول نذكر التأمين من السرقة والكوارث.

- **قسم المراجعة الداخلية:** من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد وجود قسم كتنظيم اداري داخل المؤسسة يعمل بتفويض من الادارة العليا ويطلق عليه اسم قسم المراجعة الداخلية، والذي تتمثل مهمته في التأكد من تطبيق كافة السياسات والاجراءات واللوائح الموضوعة من طرف ادارة المؤسسة، كما يعمل على التأكد من دقة المعلومات المالية وعدم وجود أي تلاعب أو مخالفات.

يمكن القول بصورة مختصرة أن مهمة قسم المراجعة الداخلية هي التأكد من انجاز المهمات المرتبطة بالرقابة الداخلية (بما فيها البيانات المحاسبية)، حيث يساعد جميع أعضاء ادارة المؤسسة على أداء وظائفهم بطريقة فعالة.

2- المقومات المحاسبية:

لا يمكن أن يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه دون توفر مجموعة من المقومات المحاسبية والتي تكمل المقومات الادارية، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- وجود نظام محاسبي سليم: يعد من أهم مقومات نظام الرقابة الداخلية المحاسبي، وهو يعتمد على مجموعة من الأدوات تتمثل في:

-الدورة المستندية: ان وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة يعتبر من الأساسيات للوصول الى نظام جيد للرقابة الداخلية باعتبارها المصدر الاساسي للقيود وأدلة الاثبات، فعلى النظام المستندي أن يتميز خاصة بـ:

- عند تصميم المستندات يجب مراعاة النواحي القانونية والشكلية، بالإضافة الى تحقيق المستند للهدف من تصميمه وتداوله،

- العمل على تقليل عدد المستندات المطلوبة لكل عملية الى أدنى حد ممكن من أجل تبسيط العمل الاداري والمكتبي وتسهيل الاجراءات في المؤسسة.

- المجموعة الدفترية: تعد المجموعة الدفترية حسب طبيعة المؤسسة وخصائص أنشطتها، خاصة دفتر اليومية العامة وما يرتبط بها من يوميات مساعدة، ويجب أن تكون هذه المجموعة الدفترية متكاملة ومراعية للنواحي الشكلية والقانونية.

- الدليل المحاسبي: هو مخطط ينطوي على عمليات تبويب الحسابات بما يتلاءم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية من ناحية، ونوع النظام المحاسبي المستخدم والأهداف التي يسعى لتحقيقها من ناحية أخرى. حيث يتم تقسيم الحسابات الى حسابات رئيسية وفرعية، كما يتم شرح كيفية عمل الحسابات وبيان طبيعة العمليات التي تسجل فيها. ولا يوجد دليل محاسبي يصلح لكافة المؤسسات بل يختلف من وحدة لأخرى وفق طبيعة ونشاط هذه المؤسسات سواء كانت صناعية أو خدمية أو تجارية .. الخ.

- الوسائل الآلية والمحاسبية: تعتبر من العناصر الهامة في ضبط وانجاز الاعمال، وأحسن مثال على ذلك آلات عد وسحب الاوراق النقدية المحصلة والحاسب الالكتروني ومختلف البرامج المعلوماتية أين يتم تسجيل البيانات المحاسبية ومعالجتها، كما تعتبر هذه الوسائل من أنجح الوسائل في المراقبة والتقليل من الأخطاء.

- الجرد الفعلي للأصول: تتميز بعض عناصر الأصول بإمكانية جردها الفعلي، مثل النقدية التي بحوزة المؤسسة ومعظم الاستثمارات من آلات ومباني وسيارات وأثاث. فعملية الجرد تسمح بالرقابة عن طريق مقارنة ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية مع ما هو موجود فعلا.

- الموازنات التقديرية: من خلالها يتم تحديد مستويات الانفاق التشغيلي والرأسمالي، وعلى أساس هذه التقديرات يتم تحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد أسباب العجز والمسؤولين عنه، واتخاذ الاجراءات المناسبة من أجل تصحيح الأخطاء والتقليل منها أو تفاديها مستقبلا.

- **محاسبة التكاليف:** تعتبر اداة مهمة من أجل حساب سعر التكلفة وتكلفة المنتج في كل مرحلة في كل مرحلة من مراحل الانتاج، وعلى أساس هذا يتم تحديد نقاط الضعف وأسبابها وتحديد العناصر التي تتسبب في تضخيم التكاليف، مما يمكن من تعزيز الاجراءات المناسبة للتقليل من ذلك والسيطرة عليه.

حدود (قيود) الرقابة الداخلية:

لا يمكن لنظام الرقابة الداخلية أن يوفر تأكيداً مطلقاً لتحقيق أهداف الشركة، حتى لو تميز بحسن التصميم والتطبيق الجيد. نظراً لاعتماد هذا النظام أساساً على العامل البشري فيمكن أن يتأثر أي هيكل للرقابة الداخلية بخطأ في التصميم أو التفسير أو الغموض أو اللامبالاة أو التعب أو التشتيت.

إن احتمال تحقيق أهداف الرقابة خارج عن سيطرة الشركة وحدها، فهناك بالفعل حدود متأصلة في أي نظام رقابة داخلي. هذه الحدود هي نتيجة للعديد من العوامل، بما في ذلك عدم اليقين بشأن المتغيرات الخارجية، أو الاستناد إلى إصدار أحكام (اتخاذ قرارات بشرية بناءً على خبرة الشخص ومؤهلاته، في إطار الوقت المتاح والمعلومات المتاحة)، أو التعطيلات والخلل التي قد تحدث بسبب فشل بشري أو خطأ غير جسيم (لسوء فهم التعليمات، استخدام التكنولوجيا القديمة، الاعتماد على افتراضات خاطئة...). بالإضافة إلى ذلك، عند تنفيذ الاجراءات الرقابية من الضروري مراعاة نسبة التكلفة والعائد، وعدم تطوير أنظمة رقابة داخلية مكلفة بلا داع حتى لو كان ذلك يعني قبول مستوى معين من المخاطر.

ملخص المحاضرة الأولى:

لقد حظي مفهوم "الرقابة الداخلية" باهتمام العديد من المنظمات الدولية وهيئات المحاسبة والتدقيق وخبراء المحاسبة والباحثين في مجال العلوم المالية والمحاسبية. ولكن المرجع الأشهر للتعريف هو اطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي (COSO)، حيث عرف الرقابة الداخلية بأنها: "عملية يقوم بها كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمتعاونون (المستخدمون)، وتهدف إلى توفير ضمان (تأكيد) معقول لتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والافصاح والامتثال". ينتج عن هذا التعريف (وغيره) أن أهداف نظام الرقابة الداخلية يمكن ضمها في أربع مجموعات: الأهداف التشغيلية (التشغيلية)، حماية الأصول، الأهداف المالية (دقة وموثوقية وتوافق البيانات المحاسبية)، أهداف الامتثال؛ ولا يمكن لنظام الرقابة الداخلية أن يوفر تأكيدا مطلقا لتحقيق أهداف الشركة، حتى لو تميز بحسن التصميم والتطبيق الجيد. كما ينتج عنه أيضا أن يتحمل كل فرد في المنظمة مسؤولية الرقابة الداخلية؛ وأن تختلف الأدوار في المسؤولية ومستوى المشاركة.

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعتين متكاملتين من المقومات الادارية والمحاسبية. تضم الادارية منها كلا من الهيكل التنظيمي، الفصل بين المسؤوليات، كفاءة الأفراد، وضوح خطوط السلطة والمسؤولية، معايير أداء سليمة، حماية الأصول، وجود قسم للمراجعة الداخلية. أما المقومات المحاسبية فتشمل وجود نظام محاسبي سليم (الدورة المستندية، المجموعة الدفترية، الدليل المحاسبي)، الوسائل الآلية والمحاسبية، الجرد الفعلي للأصول، الموازنات التقديرية، محاسبة التكاليف. وتكتسي الرقابة الداخلية أهمية معتبرة بالنسبة للمنظمة (خاصة الاقتصادية) تنبع من كونها ركيزة أساسية للإدارة العلمية الحديثة، وتمثل جانبا مهما في نظام الحوكمة والقدرة على إدارة المخاطر. وتأكدت الحاجة إليها بسبب: زيادة حجم ونطاق العمليات؛ اعتماد المدقق الخارجي على هذا النظام؛ ووقوع المسؤولية عن حماية الأصول ومنع الغش على عاتق الادارة.